بين كفي الرحى, حرب وعنف هنا وهناك

تقرير بحثي عن واقع المهاجرات واللاجئات في مصر

المحتويات

- ملخص التقرير
- مقدمة
- مشكلة التقرير
- أهداف التقرير
- الهدف الرئيسي: تسليط الضوء على المشكلات التي تواجه اللاجئات في مصر والانتهاكات التي تحدث بحقهن
- الهدف الفرعي: التعريف بالمخاطر التي تواجهها اللاجئات في مصر
- توصيات وخاتمة

ملخص التقرير:

منذ بدء الحرب في السودان إبريل 2023،وبالرغم من تزايد أعداد اللاجئات/ين والمهاجرات/ين إلي مصر مع نهاية أكتوبر 2023، أصبحت الجنسية السودانية هي الأكثر عدداً يليها الجنسية السورية، تليها أعداداً أقل من جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق. بسبب النزوح أو التهجير القسري خوفا من التعذيب والموت، في الوقت نفسه فإن مصر تواجه أزمة إقتصادية لا أحد يستطيع التغافل عنها بسبب عوامل كثيرة منها التأثر عالميا ومن ناحية أخري كثرة الديون الخارجية مما أدي لغلاء الأسعار وتضاعفها في وقت قصير، ولكن طوال الفترة الماضية شاهدنا العديد من الحملات التي تحمل خطابات كراهية وتحريض ضد المهاجرات/ين واللاجئات/ين في مصر علي منصات التواصل الاجتماعي وفي التصريحات الرسمية (الرئيس وورئيس الوزراء)والتصريحات الإعلامية وأشهرها برامج التوك شو وتم وصفهم بالضيوف وأنهم يتقاسموا مع الشعب المصري "عيش التموين" والطعام والسبب في ارتفاع أسعار السلع الغذائية و الشقق السكنية وهم شركاء في تفاقم الأزمة.

تحاول هذه الورقة إيصال بعض المشكلات التي تعاني منها اللاجئات والمهاجرات في مصر بين التعسف والتهديد والاعتداء وافتقارهن لسبل النجاة والعيش بأمان.

يعتمد هذا البحث على رصد الأخبار الخاصة بالانتهاكات التي تعرضن لها النساء اللاجئات وبعض التوثيقات بالإضافة إلى التقارير والمقالات الصحفية التي تبحث وضع اللاجئات/ين في مصر، والقوانين والمواثيق الدولية للحقوق الأساسية والقانونية.

مقدمة:

إن السلامة الجسدية والنفسية والحق في الحياة "حق ملازم للإنسان، ملازم لوجوده الإنساني" كما جاء بالمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م [1] مما يعني أن القانون يجب أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا. ولتحقيق هذه المسؤولية على الحكومات والسلطة التنفيذية احترام الحقوق والسعي لتنفيذها، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحرارا، و متمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف ، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وبالرغم من توقيع مصر على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بالعهد الدولي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب. [2] إلا أنها ارتكبت جرائم عدة في حق السودانيات/ين مع تسارع وتيرة الحرب وازدياد الجرائم الوحشية المرتكبة في حقهم من تشريد وتجويع واعتداء جنسي وقتل وشددت إجراءات عبورهن/هم داخل مصر واشترطت حصولهن/هم على تأشيرات وبالرغم من صعوبة تلك الإجراءات اضطرت أعداد كبيرة من السودانيات/ون الخضوع لمواجهة الصعاب فرارا من الوضع في بلدهن/هم من أجل النجاة، ذلك ما اعتبرته منظمة العفو الدولية تناقضا مع الاتفاقيات التي وقعت عليها مصر بشأن حقوق اللاجئات/ين وانتهاكات لجة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وأشارت لذلك في تقريرها في يونيو/2024. [3]

وعلى الرغم من القوانين والعهود الدولية التي تنص على حماية وحصول اللاجئات/ين علي حقوقهن إلا أن السودانيات تعاني بشكل كبير بداية من رحلة الخروج من السودان وحتي دخولهن مصر ومحاولتهن العيش والاندماج داخل المجتمع المصري تواجه كل منهن مصائر خطرة وعنيفة في أماكن السكن والعمل والمواصلات وحتى الأسواق ومع ازدياد خطابات الكراهية والتحريض من قبل المصادر الرسمية والإعلامية مرورا بوسائل التواصل الاجتماعي ينتج عن ذلك تزايد معدلات

---

[1] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية | OHCHR
[2] نفس المصدر السابق.
[3] منظمة العفو الدولية، "كبلونا وكأننا مجرمون خطرون": الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية للاجئين السودانيين في مصر.
مصر : "كبلونا وكأننا مجرمون خطرون": الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية للاجئين السودانيين في مصر - منظمة العفو الدولية

الاعتداءات النفسية منها التمييز والعنصرية والاعتداءات اللفظية والجسدية والجنسية،بدلا من توعية المجتمع وتثقيفه وزيادة وعيه وتشجيعه على احترام وتقبل الآخرين والتعامل معهن/هم بإنسانية.

الإشكالية:

علي الرغم من التزام مصر بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تقر بحقوق اللاجئات/ين في الحصول على جميع حقوقهن/هم الأساسية دون تمييز إلا أن اللاجئات/ين يواجهون العديد من المشاكل والمخاطر،وقد زادت تلك المخاطر مؤخرا بعد أن جاء خطابا رسميا بأن مصر بها عددا كبيرا من اللاجئين من مختلف الجنسيات والوافدين المقيمين من الأجانب، الذين تصل أعدادهم طبقاً لبعض التقديرات الدولية إلى أكثر من 9 ملايين "ضيف ولاجئ" يمثلون نحو 133 دولة، يمثلون 8.7% من حجم سكان مصر أغلبهم من الجنسية السودانية والسورية، تليها أعداداً أقل من جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق وليبيا. وجاء هذا الرقم بمثابة صدمة لبعض المصريين معتقدين أن ال9 ملايين هم سبب الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار ببلدهم.والذي ساهم في ازدياد حوادث الاعتداءات اللفظية والجسدية التي يتعرضن لها اللاجئات/ين في حياتهم اليومية دون ردع لتلك الجرائم من قبل المسؤولين.

منهجية البحث

تعتمد هذه الورقة البحثية على التعريف بحقوق اللاجئات/ين والتعريف بالفرق بين اللاجئ/المهاجر وحقوقهن/هم في القوانين الدولية، كما قامت مؤسسة سيف للقانون بنشر توثيقات خاصة تمت مع بعض النساء السودانيات المقيمات بمصر بخصوص الانتهاكات التي حدثت لهن، كما استعانت ببعض الحالات التي تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. وتم التوثيق معهن بشكل مباشر عبر المقابلات الشخصية.

المهاجرات/ين واللاجئات/ين في مصر والتفرقة بينهم وفق التعريفات التي حددها القانون الدولي

يقوم الكثير بالخلط بين المهاجر واللاجئ على اعتبار أن كل من يعيش في دولة ولا يحمل جنسيتها فهو لاجئ ووفقا لتعريف كل منهما لا يعتبر كل مهاجر لاجئ، يوجد فرق بين المهاجرات واللاجئات، حسب تعريف **المنظمة الدولية للهجرة**، المهاجر/ة بأنه "أي شخص يتحرك أو ينتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن وضعه القانوني، وما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وما هي أسباب الحركة أو ما هي مدة الإقامة".

بينما تُعرف **الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عام 1951، والتي وقعت عليها مصر**، اللاجئ/ة بأنه كل شخص "يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تَخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك". [4]

واقع المهاجرات واللاجئات في مصر

في مارس 2024 أعلن الاتحاد الأوروبي عن تعاون جديد مع مصر يشتمل معونات واستثمارات تبلغ قيمتها 7.4 مليار يورو بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الهجرة ومراقبة الحدود، وعلى الرغم من تلك الشراكة ومع تزايد أعداد السودانيات/ين داخل مصر ترتكب مصر العديد من الجرائم بحق اللاجئات السودانيات من تهجير قسري واحتجاز تعسفي بحجة عدم حصولهن على أوراق ثبوتية ومعاملة غير آدمية داخل أماكن الاحتجاز أشارت لها منظمة العفو الدولية في تقريرها كما أشار التقرير إلي الحرمان من الطعام والمرافق الصحية والنوم على الأرض وعدم حصولهن على الرعاية الطبية إثر إصابتهم جراء الحرب. [5]

بل وصدرت تصريحات رسمية من رئيس الوزراء بأن وجود تسع ملايين لاجئة/ئ في مصر يكلف الدولة نحو 10 مليار دولار بشكل سنوي بينما في الحقيقة أن هذا العدد يشمل المهاجرين غير الشرعيين (الهجرة غير منتظمة) ومهاجرين تركوا بلادهم للعمل في بلاد أخري منها مصر أو بغرض الدراسة أو الزواج وغيرهم من أسباب ولكن جاء التصريح مجردا كل الأسباب والمسميات واختزالها في حصر كل الأجانب المقيمين بمصر في كلمة لاجئ، كما تغاضى عن مشاركة المهاجرات والمهاجرين في تنمية اقتصاد البلد، فنهم من أنشأ تجارات منها الكبيرة والصغيرة، وضخ اموال بالعملات الاجنبية التي تحتاجها مصر، وبالرغم من ذلك لم يتم استحسان هذا لدى بعض المصريين، مثلما اخبرتنا احد السيداتر المهاجرات في مصر من أقلية عرقية التي وثقت معها مؤسسة سيف " مبادرة مدد " **"مؤخرا بعد الخطابات والتصريحات أنا تعرضت بشكل شخصي لفترة طويلة في بوست كتبته و انتشر شوية لصديقتي السودانية بعد ما فتحت كافيه خاص بيها كان التعليقات بتحمل كراهية واضحة زي انتوا جيتوا احتلونا وازاي بقي عندكم كافيه وكان في كذا تعليق لصديقات مصريات عايزين يجوا المكان فا هما**

[4] منظمة العفو الدولية، اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون
https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants/#%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%AA
[5] المصدر الثالث نفسه.

كمان اتعنفوا وأتوجه لهم لوم ازاي يساعدوا على الحاجات دي، وبتشجعوهم، وده بيرجع لسبب اننا سودانيات ولوني أسود ملهاش مبرر تاني، بقي في كراهية واضحة "

أنواع العنف التي تتعرض له المهاجرات واللاجئات في مصر

بالرغم من توافد السودانيات/ين إلي مصر خوفا من الحرب وما يتبعها من تشريد وتعنيف واعتداءات وقصف واغتصاب وقتل بحثا عن حياة آمنة وأكثر إنسانية إلا انهن يواجهون تحديات كبيرة أثناء رحلة عبورهن منذ خروجهن من بلادهن حتى وصولهن للحدود المصرية بداية من اضطرارهن للتعامل مع عصابات التهريب إلى الإجراءات التعسفية التي تمارس ضدهن على الحدود من القوات المصرية والتي في كثير من الأحيان يتبعها اعتقال وترحيل إجباري ومعاملتهن معاملة قاسية وتمييز عنصري و خطابات كراهية وعنف.

وفي بعض الحالات الأكثر حظا في الحصول علي دخول أمن لا تحظي بالسلامة الجسدية والنفسية بل هناك أيضا مضايقات وتعسف واعتداءات بالرغم من حصولهن على إقامات وأوراق ثبوتية.

- عنصرية وتمييز بسبب لون البشرة واعتداءات من مسؤولين

وهنا نعرض بعض الاقتباسات التي تم توثيقها مع بعض السيدات اللاجئات المقيمات في مصر عن طريق الاستبيان

تقول إحدى السيدات أنها تعيش في مصر منذ عدة سنوات ومؤخرا تزايدت وتيرة العنف وخطابات الكراهية والتمييز العنصري ضدهن/هم على أساس اللون خاصة بعد التصريحات الرسمية الأخيرة بأن سبب تفاقم الأزمة الإقتصادية في مصر وغلاء المعيشة هو تزايد أعداد اللاجئات/ين في مصر وهنا نستعرض بعض الاقتباسات:

مش حاسة إني في أمان.

كان تعليق أحد العاملين بالمطار "هو اللي عندنا مش كفاية في تاني داخليين".

فتحت باب شقتي لقت ورقة مكتوب عليها ارجعوا بلدكم.

تعليق إلكتروني من أحد المصريين: احنا مش هنرتاح غير لما نعمل زي الأتراك (الأتراك كانوا يحرقوا محلات السوريين).

منشورات منتشرة على مواقع التواصل بشأن السودانيين فالسودانين عندهم جدري لمنع حصولنا على مسكن.

ولم تتوقف الانتهاكات والتعبيرات المسيئة واستخدام مصطلحات عنصرية في الأماكن العامة أو على ساحات الانترنت بل وشملت الإماكن الحكومية وأقسام الشرطة وحتى مبنى الجوازات في العباسية في القاهرة.

تقول شهادات الناجيات من المهاجرات من أقلية عرقية لنا حول المعاملة في أقسام الشرطة والأماكن الحكومية في مصر:

في قسم الشرطة كانوا بيندهو لنا ب يا سودا ونفس الألفاظ العنصرية اللي بتتقال لنا في الشارع فا حسيت انه المكان ده مش هيجيب لي حقي.

روحت اجدد اقامتي استلمتها منتهية وكان التعامل سيئ شديد!

كنت في العباسية بجدد جوازي لقيت أمين شرطة بيقول لست كبيرة قدامي يا سودا وبيزعق فيها وبيعاملها صعب شديد، بطني وجعتني من الخوف والرعب من وقتها بقيت بخاف شديد.

- جرائم عنف وتمييز من قبل أفراد الشرطة

السلطات هي المنوط بها حماية المقيمين على أرضها دون تمييز علي اساس العرق او اللون او الجنس، لذلك عندما تأتي الانتهاكات ومخالفة القوانين من المنوط بهم العمل بها وحماية الأفراد، يفتقد الشخص احساسه بالامان بشكل عام، فإذا حدثت جريمة في حقنا، لمن نلجأ؟ فأما الاستسلام والهروب المتكرر، او انتشار حالات العنف والجرائم.

حكت لي أحد السيدات السودانيات المقيمات بمصر عندما ذهبت لتجديد أوراق الإقامة الخاصة بها قائلة: حصل لي موقف كعب فالشارع والجيران كويسين معانا الحمدلله بس اكتر منظر صعب شفته ف حياتي لما مشيت العباسية اعمل اجراءات الاقامة وشفت تعامل الضباط معانا احنا الناس اصحاب البشرة السوداء بيعاملونا كأننا اقل منهم انا شفت الظابط بيقول لواحدة اخرسي يا بنت المرا السودا بطني وجعتني من الخوف والرعب من وقتها بقيت بخاف خوف شديد

كما رصدنا تدوينه لسيدة سودانية أخري تدعي هبة تحكي أن "اول اسبوع لي في مصر بتاع التاكسي حاول يخطفني ولما بقيت اقول له اقف وكنت خايفة منو خوف شديد ووصلنا مكان عام وانا بصرخ قعد يقول للناس لما اتلمت علينا هعمل بيها ايه السودا دي وقعد يقول لي انا مش هبص لواحدة سودا زيك"

وكتبت عناب :

انا بدرس طب في جامعة عين شمس في امتحانات الفاينل كنت قاعدة في الصف الأول وبحل في الامتحان كان اغلب القاعة بنات سودانيات ومن جنسيات مختلفة تاني ولون بشرتنا اسمر المهم وانا قاعدة سمعت المراقب وهو بيقول لصحبه (على اخر الزمان احنا بجيبونا نشتغل للعبيد) بعدها بقيت من الزعل ما قادرة احل ولا قادرة اتصرف لحد الان زعلانة من نفسي اني ما وقفت ولا واجهتو ورديت عليه.

حكت ريم أنا ساكنة في مدينة نصر فتحت باب شقتي لقت ورقة مكتوب عليها ارجعوا بلدكم ومن وقتها وأنا خايفة اقعد في البيت ومش حاسة بأمان لحد ماجه راجل من أهلي يعيش معانا من فترة وقتها حست بأمان شوية أنا وأسرتي.

- المحامون يؤكدون الوضع ويطالبون بتحقيق القانون!

ناقشنا الشهادات والأوضاع التي رصدناها مع **محامي حقوقي مهتم بقضايا اللاجئين والمهاجرين** بخصوص حضوره مع بعض الضحايا من اللاجئات:

" في 2022 تلقيت اتصال من احد اللاجئات اليمنية تخبرني بتعرضها للاعتداء الجسدي والتحرش الجنسي بها من قبل سائق تاكسي، ومر فترة كبيرة بين الواقعة وبين مكالمتها لي، وفهمت منها ان السبب في ده هو خوفها من دخول قسم الشرطة، لتعرضها لمضايقات داخل احد اقسام الشرطة في واقعة أخرى، وطلبت مني اسجل رقم هاتفي انا في المحضر لأن أمناء الشرطة كانوا بيتصلوا بيها يتحرشوا بها بعد تلك الواقعة، المشكلة اني خدت وقت كبير اني اقنع الضابط أنه يعمل لنا المحضر، وحسيت ان كان في تعمد انه يأخرنا املا في تراجعها عن الخطوة دي، الموضوع منتهاش هنا لكن كمان كان في تراخي شديد في الإجراءات ما بعد محضر الشرطة، القسم رفض يفرغ الكاميرات أو يتحرى عن الواقعة، والمتهم.

انا كنت مهتم اقول السنة اللي حصل فيها الواقعة دي عشان اقول ان التعامل بتراخي في اي شئ خاص باللاجئات كان حتى قبل ازدياد عددهم في مصر".

فيما أكد محامي حقوقي أخر المشكلة نفسها قائلًا "أنا كمحامي مش طالب من الدولة أي شيء غير تنفيذ الدستور والقانون، اللي بشوفه يحصل مع المهاجرين واللاجئين في أقسام الشرطة وحتى في النيابات شيء لا له علاقة بقانون

ولا بإنسانية، ضرب وإهانة ومعاملة غير إنسانية، وتحرش بالسيدات وعنصرية، وضع مؤسف ومهين للدولة ولنا وللموكلين".

خاتمة وسؤال للاتحاد الأوروبي

المثير للإهتمام في كل هذا الكم من الشهادات هو غياب الحماية القانونية بل ومشاركة بعض الافراد الأمنية في ارتكاب جرائم بحق النساء اللاجئات من تمييز وعنصرية وترهيب وتراخي في مساعدتهن. على الرغم من التزام مصر قانونيًا بحماية المهاجرين واللاجئين بحكم توقيعها على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عام 1951 وكافة المعاهدات الدولية التي تزعم مصر احترامها في المحافل الدولية من جهة ومن جهة أخرى دستوريا حيث تلتزم مصر بحماية كافة المواطنين على أرضها وتتعهد بحمايتهم من أي تمييز ضدهم وفقًا للدستور. ألا إن لا المواد الدستورية ولا القوانين الدولية تم ترجمتها على أرض الواقع في مصر بل أن الحكومة نفسها بمؤسساتها جزء من خطاب الكراهية والعنف الموجه ضد المهاجرين واللاجئين خاصة من أصحاب البشرة السوداء ومن الأقليات الدينية، فيما يخص مساعدات الاتحاد الأوروبي المستمرة ودعم حكومتها للحكومه المصريه تتسائل إحدى الناشطات السودانيات قائله: **تستمر المساعدات من الاتحاد الأوروبي لمصر تحت مظلات مختلفة تحيطهم جميعا في النهاية مساعدة مصر اقتصاديا لتحمل أعباء المهاجرين على أرضها وتحسين الخدمات المقدمة لهم والحرص على إبقاء الحدود مؤمنه من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر حدودها، لكن دون أي اهتمام بالمعاناة التي نشعر بها في مصر والذي نتعرض له من إهانات ومعاملة غير إنسانية و عنصرية وتمييز، وكأننا انتقلنا من عذاب الحرب والتهديد بالاغتصاب والقتل إلى معتقل واسع نخاف فيه على انفسنا من كل شيء، هناك الكثير من الناس تتعامل معنا جيدا، لكن خوفنا من إنه لا يوجد هنا قانون ولا نظام ولا أحد ليحمينا أذا قرر أحدهم أن يفعل بنا أي شيء لأي سبب، ولا يبدو أن أوروبا تهتم بهذا بتقديم الدعم المستمر للنظام المصري دون أخذ مخاوفنا في الاعتبار".**

الخلاصة والتوصيات

من الوضع الذي رصدناه خلال عملنا والشهادات التي جمعناها، نقدم التوصيات التالية لمواجهة التحديات الملحوظة والمتصاعدة:

1. **التنسيق والتعاون:** هناك حاجة إلى جهود منسقة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتطوير آليات وطرق للحماية، وتوفير فرص حقيقية ومتنوعة للدعم القانوني والنفسي وكافة أشكال الدعم اللازم للنساء المهاجرات واللاجئات في مصر.
2. **التدريب والتوظيف:** تدريب وتوظيف أشخاص مؤهلين يمكنهم التفاعل بفعالية مع الأشخاص من مختلف الجنسيات واللغات، لتسهيل التواصل والتعامل بينهم.
3. **تبسيط متطلبات الدخول:** وضع شروط غير تعجيزية وموحدة للدخول إلى مصر بأسعار معقولة، وتبسيط عملية استخراج الأوراق الرسمية للحد من الجرائم التي تحدث على الحدود وفي الصحاري ومنع الاتجار بالأرواح البشرية.
4. **الشفافية:** ضمان الشفافية في إعلان الأعداد الحقيقية للاجئين، والتفرقة بينهم وبين المهاجرين والأجانب والهجرة غير المنتظمة في مصر، وإتاحة تلك البيانات للجمهور. من شأن هذا أن يمنع استغلال أزماتهم في إلقاء اللوم عليهم أو إساءة معاملتهم أو تحميلهم مسؤولية التحديات الاقتصادية الحالية.
5. **الالتزام بالاتفاقيات الدولية:** الالتزام بالاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان، وضمان عدم حرمان أي شخص من حقه في أساسيات الحياة، ومنحهم معاملة أفضل.
6. **تشريعات لضمان الأمان:** سنّ وتطبيق تشريعات تضمن حرية وأمان النساء والأطفال في مصر، وحمايتهم من التنمر وخطاب الكراهية والتمييز والاضطهاد والإرهاب النفسي والمعنوي.
7. **تطبيق قانون الإقامة الثلاثية:** تطبيق قانون الإقامة الثلاثية الذي يمنح اللاجئين الحق في الحصول على إقامة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، بدلاً من المدد الأقصر التي تم العمل بها مؤخراً.
8. **تنظيم الإعلام:** تفعيل دور المجلس الأعلى للإعلام في الرقابة والتصدي لخطابات الكراهية والتحريض.
9. ما ينبغي على الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية مراقبة كيفية استخدام الحكومة المصرية للأموال التي تتلقاها منهم، والنظر في حالة حقوق الإنسان في مصر.